



مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة

Journal of International Economy

&

Globalization



محددات الربحية في الشركات المساهمة العامة الأردنية المتعاملة طبقا للشريعة الاسلامية

Determinants of Profitability in the Jordanian Corporations Applying Islamic law (Sharia'a)

د. تركي راجي الحمود*، جامعة اليرموك، اليرموك، الأردن.

د. نزار محمد الشراي، الكليات التقنية، الإمارات العربية، الإمارات العربية.

أ. بلال محمد عبابنه، شركة كهرباء اربد، اربد، الأردن.

تاريخ النشر: 2018/12/01	تاريخ القبول: 2018/11/15	تاريخ الإرسال: 2018/10/17
الكلمات المفتاحية	الملخص	
محددات الربحية؛ الشركات الاسلامية؛ الاقتصاد الاسلامي؛ الافصاح الاختياري؛ الأردن؛ الشركات المساهمة العامة.	<p>هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أهم العوامل المؤثرة على ربحية الشركات المساهمة العامة الأردنية المتعاملة طبقا للشريعة الاسلامية (الشركات الاسلامية)، وتحديد طبيعة العلاقة بين العوامل المؤثرة على ربحية الشركات الاسلامية من جهة، وبين الربحية من جهة أخرى، وتم التوصل إلى نموذج أو مجموعة من النماذج التي توضح أهم العوامل ذات الأثر الأكبر على ربحية الشركات الاسلامية. كما توصلت الدراسة الى أن أهم العوامل المؤثرة على الربحية مقاسة بالعائد على الأصول هي: العائد على الاصول للسنة السابقة، وحجم الشركة، ومعدل المديونية، وحجم شركة التدقيق، وتركز الملكية (نسبة الملكية التي تزيد عن 5%). أما أهم العوامل المؤثرة في الربحية مقاسة بالعائد على حقوق الملكية فهي: العائد على حقوق الملكية للسنة السابقة، ومعدل المديونية، وحجم شركة التدقيق، والافصاح الاختياري. ولم تظهر علاقة ذات دلالة احصائية بين العائد على الايرادات واي من العوامل المستقلة بالدراسة باستثناء عامل الافصاح الاختياري الذي اظهر علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 10% وربما يعود ذلك الى تنوع الشركات واختلاف طبيعة ايراداتها.</p>	
Abstract		Keywords
<p>This study aimed to identify the most important factors affecting the profitability of Jordanian Corporations which apply the Islamic Sharia'a (Islamic Companies), and determine the nature of the relationship between the factors affecting the profitability of Islamic companies on the one hand, and profitability on the other hand. The study found that the most important factors affecting the profitability as measured by return on assets (ROA) is: return on assets for the previous year, the size of the company, the debt ratio, and the size of the audit firm, and the concentration of ownership (the percentage of ownership of more than 5%). The study also concludes that the most important factors affecting the profitability as measured by return on equity (ROE) are: Return on equity for the previous year, the debt ratio, and the size of the audit firm, and the optional disclosure of company.</p>		<p>Determinants of Profitability; Islamic Companies; Islamic Economics; Optional Disclosure; Jordan; Public Joint-Stock Companies.</p>

*المؤلف المرسل: تركي راجي الحمود، الإيميل: aboeyas@yahoo.com

1 . مقدمة:

لقد ازداد الإهتمام مؤخرا وخاصة بعد الأزمة المالية العالمية بادوات التمويل الإسلامي وبالتعاملات الاقتصادية الاسلامية حيث قامت الكثير من المؤسسات الغربية بفتح نوافذ اسلامية في البلاد العربية والاسلامية. ان هناك الان ما يزيد عن 300 مؤسسة في 80 دولة تتعامل بالمعاملات البنكية الخالية من الفائدة، وقد زادت اموال هذه المؤسسات من 150 مليار دولار في التسعينات من القرن الماضي الى أكثر من ترليون دولار في السنوات الخمس الاخيرة وذلك بمتوسط نمو 23% سنويا. ويتوقع المحللون ان يزيد حجم هذه الاموال الى 1.5 ترليون في عام 2013 (Participation Bank, 2009, p29). وبغض النظر عن دوافع الاهتمام الغربية، سواء أكانت لسحب المدخرات من العالم الاسلامي واستثمارها في البلاد الغربية، ام كانت للخروج من الازمة الاقتصادية التي تعاني منها بغض النظر عن الوسيلة، فإن المرء مدعو الى التساؤل عن العوامل التي تؤثر على الربحية في المؤسسات التي من اهدافها التعامل طبقا للشريعة الاسلامية السمحاء، وذلك للتمكن من تعزيز العوامل التي تزيد من الربحية واجتناب العوامل التي ترتبط سلبيا معها.

1.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

- التعرف على اهم العوامل المؤثرة على ربحية الشركات المساهمة العامة الاردنية المتعاملة طبقا للشريعة الاسلامية (الشركات الاسلامية) مقاسة بالعائد على الاصول، والعائد على حقوق الملكية، والعائد على الايرادات، والسعر الى العائد.
- تحديد طبيعة العلاقة بين العوامل المؤثرة على ربحية الشركات الاسلامية من جهة، وبين الربحية من جهة أخرى.
- التوصل إلى نموذج أو نماذج تبين العوامل ذات الأثر الأكبر على ربحية الشركات الاسلامية.

2.1 فرضيات الدراسة:

تفترض الدراسة ان العلاقة بين معدل الربحية والمتغيرات المستقلة المذكورة على النحو التالي:

- علاقة ايجابية مع كل من حجم الشركة، نسبة المديونية، نسبة الملكية، الافصاح الاختياري، عمر الشركة و نسبة الملكية لغير الاردنين.
- علاقة سلبية مع نسبة السيولة.
- علاقة ايجابية مع كل من المتغيرات المستقلة الوهمية المتمثلة بنوع القطاع وحجم شركة التدقيق.

3.1 أهمية الدراسة:

تنبع اهمية الدراسة من تناولها للشركات المتعاملة بالشريعة الاسلامية وما يرى من توجه عام في الدول الاسلامية بل وفي العالم نحو طرق الاستثمار الاسلامي حيث زاد الطلب على الخدمات التي تقدمها البنوك الاسلامية ربما لكونها اقل تأثرا بالأزمات المالية من البنوك التقليدية التي تساهلت في منح الائتمان سعيا وراء جني الارباح . كما أن هناك جهات كثيرة تهتم بربحية الشركات المتعاملة طبقا للشريعة الاسلامية والعوامل المؤثرة فيها ومنها ادارات هذه الشركات والمستثمرين الحاليين وذلك للتحكم بهذه العوامل لزيادة ربحية هذه الشركات وتحسين ادائها. ومن

الجهات المهتمة كذلك المستثمرين المتوقعين لمساعدتهم باتخاذ قراراتهم الاستثمارية. ومن الجهات الاخرى التي قد تستفيد من هذه الدراسة وزارة الصناعة والتجارة والبنك المركزي لمساعدتها في تنظيم هذا النوع من الشركات، بالإضافة للموردين والمقرضين والزبائن والباحثين والمهتمين بالاقتصاد الاسلامي. كما ستساهم هذه الدراسة باضافة تصنيف اخر للشركات يسمى الشركات المتعاملة بالشريعة الاسلامية حيث ان هذا التصنيف غير موجود حالياً.

4.1 مخطط الدراسة

وستقسم الدراسة الى عدة فصول يتكون الفصل الاول من المقدمة والتي تحتوي على اهداف الدراسة واهميتها اما الفصل الثاني فيتضمن مراجعة للدراسات السابقة والفرضيات، وسيحتوي الفصل الثالث على منهجية الدراسة، في حين يحتوي الفصل الرابع على تحليل البيانات واختبار الفرضيات ثم تختتم الدراسة بالنتائج والتوصيات.

5.1 الدراسات السابقة والفرضيات

فيما يلي مراجعة لاهم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع محددات الربحية للشركات بأنواعها: فقد هدفت دراسة الحمود و حميدات،(1995) إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين أداء الشركات الصناعية المساهمة السعودية مقاساً بمعدل ربحيتها وبين بعض المؤشرات الهيكلية مثل حجم الشركة وهيكل ملكيتها ومعدل مديونيتها ودرجة نضجها. وقد تم استخدام معيارين لقياس الربحية، الأول: معدل العائد على حقوق الملكية، والثاني: معدل العائد على الإستثمار. من أجل تحقيق ذلك ؛ تم اعتماد معادلة الإنحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية على بيانات المؤسسات السعودية البالغة عشرين مؤسسة والتي أعلنت مبيعاتها عن سنة 1992 و 1993. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين معدل ربحية الشركة وهيكل ملكيتها مقاساً بنسبة مساهمة الشركات الأخرى في الشركة وعدد حاملي الأسهم. كما أظهرت أن معدل الربحية في السنة الحالية يعتمد على الربحية للسنة السابقة، وهذا يعكس الإستقرار النسبي لربحية الشركات المساهمة الصناعية السعودية. إلا أن هذه الدراسة لم تثبت وجود علاقة بين معدل الربحية من جهة، وحجم الشركة أو معدل المديونية أو درجة النضج من جهة أخرى.

أما دراسة Abdel-Hameed,(2000) فقد هدفت الى التحقق من محددات أداء البنوك الإسلامية خلال الفترة(1993-1998). كما هدفت إلى تحليل العلاقة بين كل من خصائص البنك والتطور المالي والعوامل الخارجية المتمثلة بالظروف الإقتصادية من جهة وربحية البنك من جهة أخرى؛ حيث قام الباحث بجمع البيانات من واقع القوائم المالية السنوية لأربعة عشر بنك إسلامي منتشرة في ثماني دول. ولتحقيق ذلك؛ تم اعتماد نموذج الإنحدار الخطي؛ كما تم استخدام عدة معايير لقياس الربحية منها: نسبة الربح قبل الضريبة لإجمالي الأصول، ومعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية. أما محددات ربحية البنك فقد تمثلت بنسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول، ونسبة المديونية، ونسبة القروض لإجمالي الأصول، ونسبة السيولة، ونسبة المساهمة الأجنبية، ومعدل التضخم. وتوصل الباحث إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول، ونسبة القروض لإجمالي الأصول، ومعدل التضخم من جهة وربحية البنك من جهة أخرى. كما توصل الباحث إلى أن الضرائب لها تأثير سلبي على ربحية البنوك الإسلامية. وأشارت الدراسة إلى أن البنوك الأجنبية أكثر ربحية من البنوك المحلية.

- وقد بحث صيام وخربوش (2002) في العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن. ولتحقيق ذلك، قام الباحثان بجمع البيانات اللازمة عن البنوك المدرجة في بورصة الأوراق المالية وذلك عن الفترة (1991-2000)، وتحليلها إحصائياً. حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع المتمثل في ربحية البنوك التجارية التي تم قياسها باستخدام معدل العائد على الإستثمار، والمتغيرات المستقلة المتمثلة في حقوق الملكية، وحجم البنك مقاساً بإجمالي الأصول، ونسبة المديونية، ونسبة الفوائض النقدية، والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والإعلان وعمر البنك. كما تم بناء نموذج معادلة الإنحدار الخطي لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها:
- وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية والعوامل التالية: حقوق الملكية، ونسبة المديونية، والفوائض النقدية، والسيولة النقدية، ومصاريف الدعاية والإعلان.
 - عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية البنوك التجارية من جهة، وعمر البنك من جهة أخرى.
 - وجود علاقة سلبية بين ربحية البنوك التجارية وإجمالي الأصول فيها.

وقد حاول **Kabir, and Abdel-Hameed (2002)** تحليل أثر كل من خصائص البنك (حجم البنك مقاساً بإجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول، ونسبة القروض لإجمالي الأصول، ونسبة الإيداع قصير الأجل لإجمالي الأصول، ونسبة المصاريف غير المباشرة لإجمالي الأصول)، والهيكلة المالي، والظروف الإقتصادية، ومعدل الضريبة على أداء البنوك الإسلامية مقاساً بمعدل ربحيتها. وتمثلت عينة الدراسة بثلاثة وأربعين بنكاً إسلامياً منتشرة في إحدى وعشرين دولة خلال الفترة (1994-2001). ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها؛ تم جمع البيانات من واقع القوائم المالية السنوية الصادرة عن البنوك الإسلامية عينة الدراسة؛ كما تم استخدام نموذج تحليل الإنحدار لتحديد المحددات الأساسية لربحية القطاع المصرفي الإسلامي. وتم اعتماد أربعة معايير لقياس الربحية ألا وهي: هامش صافي الدخل، والعائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وهامش الربح المتمثل بصافي الربح قبل الضريبة لإجمالي الأصول.

وخلصت نتائج الدراسة إلى ما يلي:-

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة القروض لإجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول من جهة وبين ربحية البنك من جهة أخرى.
- وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين معدل الضريبة وحجم البنك من جهة وربحيتها من جهة أخرى.
- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من الظروف الإقتصادية والمصاريف غير المباشرة من جهة وبين ربحية البنك من جهة أخرى .

كما حاول **Ben Naceur, (2003)** التحقق من مدى تأثير كل من المؤشرات الداخلية المتمثلة بخصائص البنك (نسبة رأس المال لإجمالي الأصول، ونسبة السيولة، ونسبة المصاريف غير المباشرة لإجمالي الأصول، ونسبة القروض لإجمالي الأصول) والمؤشرات الخارجية المتمثلة بالهيكلة المالي والمؤشرات الإقتصادية (حجم البنك، والتمركز المؤسسي للودائع، والتضخم، والنمو الإقتصادي) على هامش صافي الفائدة وربحية القطاع المصرفي التونسي مقاسة بمعدل العائد

على الأصول خلال الفترة (1980-2000). وقد تم اعتماد نموذج تحليل الإنحدار الخطي باستخدام طريقة المربعات الصغرى للتعرف على محددات أداء القطاع المصرفي التونسي من واقع التقارير والبيانات المالية الصادرة عن البنك المركزي. وقد إشتملت عينة الدراسة على عشرة بنوك تونسية. وقد توصلت الدراسة إلى أن كل من ربحية البنك وهامش صافي الفائدة لها علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية مع كل من نسبة رأس المال، ونسبة المصاريف غير المباشرة، ونسبة القروض. كما بينت الدراسة وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين كل من التمرکز المؤسسي للودائع وحجم البنك من جهة وبين هامش صافي الفائدة من جهة أخرى. وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين المؤشرات الإقتصادية (التضخم، ومعدل النمو) من جهة وبين كل من هامش صافي الفائدة وربحية البنك من جهة أخرى. كما أشارت الدراسة إلى أن تطور ونمو سوق السهم له تأثير إيجابي على ربحية البنك.

أما **Havrylyk, and Jurzyk, (2004)** فقد تحقق من محددات ربحية البنوك في بلدان وسط وشرق أوروبا؛ حيث تمثلت هذه المحددات بكل من خصائص البنك، والظروف الإقتصادية، والهيكلة المالي للبنك، وقد إشتملت عينة الدراسة على (265) بنكاً مأخوذة من (10) دول خلال الفترة (1995-2003). ولتحقيق ذلك؛ قامت الباحثتان بتحليل أوجه الإختلاف بين ربحية البنوك المحلية والبنوك الأجنبية من واقع البيانات والتقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة بالإعتماد على نموذج الإختبار التحليلي (T-test model)؛ كما تم إستخدام معدل العائد على الأصول كمييار لقياس الربحية. وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك الأجنبية أكثر ربحية من البنوك المحلية؛ كما توصلت إلى أن محددات ربحية البنوك المحلية تختلف عن محددات ربحية البنوك الأجنبية.

وقد حاول **Haron, (2004)** تبيان محددات الربحية في القطاع المصرفي الإسلامي وطبيعة تأثيرها. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها؛ تم الاعتماد على أساليب إحصائية تمثلت بكل من نموذج معادلة الإنحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى، والإختبار الإحصائي التحليلي (F-test) لتحليل أثر المحددات الوهمية على ربحية القطاع المصرفي الإسلامي. كما تم إستخدام عدة معايير لقياس الربحية هي: نسبة إجمالي الدخل لإجمالي الأصول، ونسبة صافي الربح قبل الضريبة لإجمالي الأصول، ونسبة صافي الربح قبل الضريبة لإجمالي رأس المال والإحتياطيات، ونسبة صافي الربح بعد الضريبة لإجمالي رأس المال والإحتياطيات؛ حيث تمثلت عينة الدراسة في أربعة عشر بنكاً إسلامياً منتشرة في دول العالم. وقد توصل الباحث إلى أن كل من العوامل الداخلية (نسبة السيولة، وإجمالي المصاريف، ونسبة الودائع، ونسبة المشاركة بالأرباح بين البنك والمقترضين وبين البنك والموودعين)، والعوامل الخارجية (معدل الفائدة، وحجم البنك، ومشاركة السوق، والتضخم، والمنافسة، والملكية) لها تأثير على دخل البنوك الإسلامية كالآتي:

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة وربحية البنك مقاسة بكل من نسبة إجمالي الدخل لإجمالي الأصول، ونسبة صافي الربح قبل الضريبة لإجمالي الأصول؛ بينما توصل الباحث إلى عدم وجود علاقة بين نسبة السيولة وربحية البنك مقاسة بكل من نسبة صافي الربح قبل الضريبة لإجمالي رأس المال والإحتياطيات، ونسبة صافي الربح بعد الضريبة لإجمالي رأس المال والإحتياطيات.

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال وربحية البنك مقاسة بصافي الربح قبل الضريبة لإجمالي الأصول؛ بينما توصل الباحث إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين هيكل رأس المال وربحية البنك مقاسة بنسبة إجمالي الدخل لإجمالي الأصول.
 - إن الودائع بأنواعها لها تأثير إيجابي على ربحية البنك.
 - وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين كل من نشاطات المشاركة بالأرباح، ومشاركة السوق من جهة وبين ربحية البنك من جهة أخرى.
 - وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم البنك، ومعدل الفائدة، والتضخم من جهة وربحية البنك من جهة أخرى.
- اما **Awdeh, (2005)** فقد قام بدراسة هدفت إلى التحليل والمقارنة بين ربحية البنوك الأجنبية والمحلية العاملة في السوق اللبناني خلال الفترة (1993-2003). ومن أجل التحقق من تأثير الملكية على الأداء مقاساً بمعدل الربحية؛ تم تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاث مجموعات: بنوك محلية بملكية محلية، وبنوك محلية بملكية أجنبية، وبنوك أجنبية. وتم استخدام نموذج التأثير العشوائي (Random Effect) لتحليل البيانات المالية السنوية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة؛ كما تم استخدام معيارين لقياس الربحية هما: معدل العائد على حقوق الملكية، ومعدل العائد على الأصول. وقد توصل الباحث إلى أن البنوك الأجنبية أكثر ربحية من البنوك المحلية بغض النظر عن هيكل ملكيتها؛ كما توصل الباحث إلى أن محددات ربحية البنوك الأجنبية تختلف عن محددات ربحية البنوك المحلية؛ كما أن البنوك الأجنبية أقل تأثراً بالعوامل الاقتصادية المتمثلة بالتضخم من البنوك المحلية.
- وقد قام **AL-Kassim, (2005)** بدراسة هدفت إلى التعرف على محددات ربحية البنوك الإسلامية والتقليدية في دول الخليج العربي خلال الفترة (1997-2004). وتم الاعتماد على نموذج تحليل الإنحدار المتعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها؛ كما تم استخدام عدة معايير لقياس الربحية كمتغير تابع ألا وهي: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الفائدة. أما العوامل المستقلة فتمثلت بخصائص البنك (حجم البنك مقاساً بإجمالي الأصول، ونسبة القروض لإجمالي الأصول، ونسبة الودائع لإجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول، ونسبة المصاريف لإجمالي الأصول، ونسبة المصاريف اللاربوية لإجمالي المصاريف. وتمثلت عينة الدراسة بستة عشر بنكاً إسلامياً، وثمانية عشر بنكاً تجارياً؛ حيث تم جمع البيانات من واقع القوائم المالية السنوية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة. وتلخصت نتائج الدراسة بما يلي:
- معدل العائد على الأصول يشكل نسبة أعلى للبنوك الإسلامية؛ بينما معدل العائد على حقوق الملكية يشكل نسبة أعلى للبنوك التقليدية.

- وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين كل من حجم البنك مقاساً بإجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول، ونسبة إجمالي المصاريف لإجمالي الأصول من جهة وربحية البنوك التقليدية من جهة أخرى، ووجود علاقة إيجابية بالنسبة للبنوك الإسلامية.
 - وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين كل من نسبة إجمالي القروض لإجمالي الأصول، ونسبة المصاريف اللاربوية لإجمالي المصاريف من جهة وبين ربحية البنوك التقليدية والإسلامية من جهة أخرى.
 - وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الودائع لإجمالي الأصول وبين ربحية البنوك التقليدية؛ بينما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بالنسبة للبنوك الإسلامية.
- اما الأنديجاني، (2006) فقد حاول تحديد المتغيرات المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية في ظل وجود التغيرات المالية والإقتصادية. ولتحقيق ذلك؛ قامت الباحثة بجمع البيانات اللازمة عن البنوك التجارية السعودية خلال الفترة (1983-2004)، وتحليلها قياسياً. حيث تم تقدير النماذج القياسية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية لتوضيح طبيعة العلاقة بين ربحية البنوك التجارية والعوامل المؤثرة فيها. وقد تم الأخذ استخدام معيارين لقياس ربحية البنوك التجارية هما: معدل العائد على الأصول، وهامش صافي الربح. أما محددات ربحية البنوك التجارية فقد إنحصرت في المتغيرات التالية :- نسبة رأس المال المساهم إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة الإيرادات من غير الفوائد إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي المصروفات إلى إجمالي الأصول، والنتائج القومي الإجمالي الإسمي، وسعر الفائدة على الودائع بين البنوك التجارية، والمتغير الصوري لحدث 11 سبتمبر 2001. وقد توصلت الباحثة إلى أن تأثير المتغيرات سالفة الذكر على هامش صافي الربح كمعيار لقياس الربحية أقوى من تأثيرها على معدل العائد على الأصول كمعيار لقياس ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية.
- أما دراسة (2007) AL-Manaseer، فقد هدفت إلى التعرف على محددات ربحية البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية العاملة في كل من الأردن ومصر والسعودية والبحرين خلال الفترة (1996-2003). حيث تمثلت عينة الدراسة بتسعين بنكاً منها: تسعة وستون بنكاً تقليدياً، وواحد وعشرون بنكاً إسلامياً. ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة وإختبار فرضياتها؛ تم تقسيم محددات ربحية القطاع المصرفي إلى محددات داخلية، ومحددات خارجية، والنظام المالي المتبع في البنك. وتم استخدام معيارين لقياس الربحية هما: معدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية؛ كما تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة والإحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي. ولأغراض التحليل؛ تم الإعتماد على تحليل الإنحدار الخطي باستخدام نموذجي التأثير العشوائي والتأثير الثابت. وقد توصل الباحث إلى النتائج الآتية:-
- وجود علاقة إيجابية بين كل من حجم البنك مقاساً بإجمالي الأصول، والتنوع في الخدمات المالية، ومعدل التضخم، ودرجة المخاطرة من جهة وربحية البنك من جهة أخرى.

- وجود علاقة سلبية بين نسبة إجمالي المصاريف لإجمالي الأصول وربحية البنوك التقليدية من جهة؛ بينما توصل إلى وجود علاقة إيجابية بين نسبة إجمالي المصاريف لإجمالي الأصول وربحية البنوك الإسلامية من جهة أخرى.
 - أن ربحية القطاع المصرفي الإسلامي أقل من ربحية القطاع المصرفي التقليدي مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية.
 - وجود علاقة سلبية بين كل من نسبة الودائع لإجمالي الأصول ونسبة السيولة والتمركز المؤسسي للودائع من جهة وربحية البنك من جهة أخرى.
 - وجود علاقة إيجابية بين نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول وربحية البنك من جهة مقاسة بمعدل العائد على الأصول؛ بينما توصل إلى وجود علاقة سلبية بين نسبة حقوق الملكية لإجمالي الأصول وربحية البنك من جهة أخرى مقاسة بمعدل العائد على حقوق الملكية.
- أما **القضاه، (2008)** فقد قام بدراسه هدفت بالتعرف على العلاقة بين اداء الشركات المساهمه العامه الصناعيه الاردنيه باستخدام تحليل الانحدار (طريقة المربعات الصغرى العادية) على بيانات الشركات الصناعيه التي بلغ عددها (67) شركة من (72) بعضها مدرج بالسوق الاول والاخر بالسوق الثاني، وقد توصلت الدراسة الى ان معدل ربحية الشركة يعتمد على هيكل رأس مالها وان هنالك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين معدل الربحية من جهه و حجم الشركة، درجة نضج الشركة ومعدل الربحية للسنة السابقه من جهه اخرى. كما وجد القضاه،(2008) ان هنالك علاقة احصائية بين معدل العائد على الاستثمار من جهه والمشاركة الاجنبية(ايجابية)، عدد حاملي الاسهم (ايجابية)، عمر الشركة(سلبية)، نسبة الائتمه (سلبية) معدل النمو (ايجابية)و العائد للسنة السابقة (ايجابية) من جهه اخرى. وكذلك وجد ان هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على حقوق الملكية من جهه و معدل المديونية(سلبية)، عمر الشركة(سلبية)، نسبة الائتمه(سلبية)، معدل النمو (ايجابية)، مجموع الموجودات(ايجابية)، العائد للسنة السابقة(ايجابية) من جهه اخرى. وجدت الدراسة ان هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين كل من معدل العائد على المبيعات من جهه ومعدل المديونية (سلبية)، المشاركة الاجنبية(سلبية)، نسبة الائتمه(سلبية)، العائد للسنة السابقة(ايجابية) من جهه اخرى. وعلى وجهه الخصوص وجدت الدراسة ان هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل العائد على القيمة السوقية من جهه ومعدل المديونية(سلبية)، المشاركة الاجنبية (ايجابية)، عمر الشركة(سلبية)، عدد حاملي الاسهم (ايجابية) نسبة الائتمه(سلبية)، معدل النمو(ايجابية) و العائد للسنة السابقة(ايجابية) من جهه اخرى.
- وقد هدفت دراسة **Benti, and Ababa, (2008)** إلى التعرف على المحددات الرئيسية لربحية البنوك التجارية الخاصة في أثيوبيا خلال الفترة(2000-2007). ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة؛ تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي؛ كما تم جمع البيانات من واقع التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنوك عينة الدراسة التي تمثلت بستة بنوك تجارية. وقد تم استخدام ثلاثة معايير لقياس الربحية هي: العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وهامش صافي الفائدة. وتوصل الباحثان إلى النتائج الآتية:-
- عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمركز السوق وربحية البنك.

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين إيرادات الفائدة وربحية البنك؛ بينما توصلنا إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين مصروف الفائدة وربحية البنك.
 - وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين كل من الضريبة ومعدل التضخم من جهة وربحية البنك من جهة أخرى.
 - وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الإحتياطي الدولي وربحية البنك.
- وقد هدفت دراسة الرشدان (2009) الى التعرف على العوامل المؤثرة على أداء البنك الإسلامي الأردني للتمويل والإستثمار مقاساً بمعدل ربحيتها خلال الفترة (1980-2008)، ودراسة طبيعة العلاقة بين هذه العوامل وربحية البنك. كما هدفت إلى التوصل إلى نموذج أو نماذج تبين العوامل ذات الأثر الأكبر على ربحية البنك الإسلامي الأردني. ومن أجل تحقيق أهداف استعمال تحليل الانحدار الخطي المتعدد، باستعمال السلاسل الزمنية. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم البنك مقاساً بإجمالي الأصول وربحية البنك، وأن كل من نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة إجمالي المصاريف إلى إجمالي الأصول لها تأثير سلبي على ربحية البنك. بينما أظهرت النتائج عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة إجمالي القروض اللاربوية إلى إجمالي الأصول وربحية البنك مقاسة بالمقاييس المختلفة.
- أما (Altamimi 2010) فقد قام بدراسة هدفت الى التعرف على اداء البنوك الاماراتية حيث شملت العينة 22 بنكا تقليديا و5 بنوك اسلامية وباستعمال النحدر المتعدد توصلت الدراسة الى وجود تاثير ايجابي لكل من متغير تكلفة الرواتب وعدد الفروع على اداء البنوك الاسلامية. كما توصلت الدراسة الى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين متغير السيولة ومتغير التركيز من جهة واداء البنوك التقليدية من جهة اخرى.
- وفي دراسة ل (Khrwish 2011) حول محددات الاداء للبنوك التجارية الاردنية حيث شملت عينة الدراسة 14 بنكا للفترة 2000-2010 حيث تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، توصل الباحث الى وجود علاقة طردية معنوية بين العائد على الاصول من جهة وحجم البنك ونسبة المديونية وحقوق الملكية الى الاصول وصافي هامش الفوائد وسعر الصرف من جهة اخرى. كما وجد ان هناك علاقة سلبية ومعنوية بين العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية من جهة ومعدل النمو للنتائج المحلي الاجمالي، ومعدل التضخم من جهة اخرى. كما وجد كذلك علاقة طردية معنوية بين العائد على حقوق الملكية من جهة وحجم البنك والمديونية وصافي هامش الفوائد وسعر الصرف واجمالي القروض الى الاصول من جهة اخرى.
- أما (Hidayat and Abduh 2012) فقد قاما بدراسة هدفت الى التعرف على مدي تأثير الازمة المالية العالمية على اداء البنوك الاسلامية في البحرين حيث اشتملت عينة الدراسة على ثمانية بنوك من 23 بنكا اسلاميا للفترة 2005-2010 حيث استخدم نموذج الانحدار المتعدد. وقد توصلت الدراسة الى ان اجمالي الاصول والنفقات العامة وحقوق الملكية هي اهم العوامل المؤثرة على الاداء ولم يجدا هناك اثرا للازمة المالية العالمية على اداء البنوك الاسلامية.

- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

ان اهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة هو تطبيق هذه الدراسة على تصنيف جديد للشركات وهي الشركات المساهمة العامة المتعاملة طبقاً للشريعة الإسلامية وقد اعتمد هذا التصنيف مدى توافر واحدة أكثر من الخصائص المذكورة تحت عنوان مجتمع وعينة الدراسة كما تتميز هذه الدراسة باستعمال مقياسين آخرين للربحية هما العائد على الايرادات والعائد السوقي

6.1 تطوير فرضيات الدراسة:

أظهرت العديد من الدراسات السابقة تبايناً في النتائج حول طبيعة العلاقة بين العوامل المؤثرة على الربحية من جهة ومعدل الربحية من جهة أخرى واعتماداً على الدراسات السابقة والنظريات الاقتصادية، فقد تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:-

H01: توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين معدل ربحية الشركات الإسلامية للسنة السابقة من جهة وربحية الشركات الإسلامية للسنة الحالية من جهة أخرى.

ويمكن تبرير ذلك انه في حالات الاستقرار يتوقع وجود علاقة طردية بين الربحية للسنة الحالية والربحية للسنة السابقة وقد عززت ذلك الدراسات السابقة مثل دراسة الحمود وحميدات (1995)

H02: توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركات الإسلامية من جهة وربحيتها من جهة أخرى.

ويمكن تبرير ذلك للأسباب التالية:

- ان زيادة حجم الشركة يعني قدرتها على التحكم بالاسعار مما يؤدي الى زيادة ربحيتها
- ان زيادة حجم الشركة يعني زيادة انتاجها حيث ستتوزع التكاليف الثابتة على كميات اكبر من الانتاج مما يؤدي الى زيادة ربحيتها

ومع ذلك فان الدراسات التطبيقية اظهرت تناقضاً بينها حيث وجدت دراسة (Benishay Haskel 1961) علاقة سلبية، ووجدت دراسة (Kamerschen 1968) علاقة ايجابية، بينما وجدت دراسة نصر والخطيب (1994) انه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الحجم والربحية

H03: توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة المديونية من جهة وربحية الشركات الإسلامية من جهة أخرى.

تتعلق المديونية بالمخاطرة والربحية ومن وجهة نظر المستثمر فانه يفضل ارتفاع نسبة المديونية حتى يزيد العائد على حقوق الملكية ويكون هذا في حالة ان العائد على الاستثمار اعلى من الفائدة المدفوعة ومن هنا يتوقع وجود علاقة ايجابية بين المديونية والربحية

H04: توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين نوع القطاع من جهة وربحية الشركات الإسلامية من جهة أخرى.

لقد تم تصنيف الشركات في العينة ال قطاع مالي بحيث يأخذ قيمة (1) و قطاع غير مالي بحيث يأخذ قيمة (0). وحيث ان الشركات المالية في العادة أكثر ربحية من القطاعات الأخرى فإنه يتوقع وجود علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين نوع القطاع والربحية

H05: توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم مكتب التدقيق من جهة وربحية الشركات الاسلامية من جهة أخرى.

قامت الدراسة بتصنيف مكاتب التدقيق للشركات في العينه الى المكاتب التابعة للشركات الاربع الكبرى وتأخذ رقم (1) وتأخذ المكاتب الأخرى رقم (0). وحيث ان الشركات التي يكون مدقق حساباتها الخارجي من كبرى مكاتب التدقيق في العالم تكون بالعادة كبيرة الحجم ومن ثم قدرة على تحقيق ربحية عالية بسبب المراجعته الدقيقة لعملياتها ومن ثم تحسين انظمة الرقابة الداخلية فيها، فإنه من المتوقع ان تكون هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم مكتب التدقيق والربحية

H06: توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين تركيز الملكية (نسبة الملكية التي تزيد على 5%) من جهة وربحية الشركات الاسلامية من جهة أخرى.

ان معدل ارباح المؤسسة بالعادة يعتمد على هيكل ملكيتها وانه كلما زادت تركيز الملكية فان هذا يعني سيطرة ورقابة أكثر من قبل المساهمين على ادارة الشركة وبالتالي ارباح اعلى ومن هنا فإنه من المتوقع ان تكون هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين نسبة تركيز الملكية وربحية الشركات.

H07: توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الافصاح الاختياري من جهة وربحية الشركات الاسلامية من جهة أخرى.

ان الشركات التي تحقق ارباح عالية بالعادة تفصح أكثر عن المعلومات مما يعكس ثقة الادارة بنفسها وبالتالي فإنه من المتوقع ان تكون هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الافصاح الاختياري وربحية الشركات.

H08: توجد علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين نسبة السيولة من جهة وربحية الشركات الاسلامية من جهة أخرى.

ان سولة الشركة تعني تشير الى قدرتها على سداد التزاماتها بالاجل القصير وان هناك عادة مقايضة بين السيولة والربحية فالسيولة العالية تعني ان هناك اموالا غير مستثمرة، ومن هنا فإنه يتوقع ان تكون هناك علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين نسبة السيولة وربحية الشركات.

H09: توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة الملكية لغير الاردنيين من جهة وربحية الشركات الاسلامية من جهة أخرى.

ان شراء اسهم الشركات المحلية من المستثمرين غير الاردنيين يعني جاذبية هذه الشركات بناء على دراسات ومعرفة بالسوق العالمي وبالتالي يتوقع ان تكون هذه الشركات واعدة وذات ربحية اعلى ، ومن هنا فإنه يتوقع ان تكون هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين نسبة الشاركة الاجنبية وربحية الشركات.

H010: توجد علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين عمر الشركات الإسلامية من جهة وربحيتها من جهة أخرى.

يعكس عمر الشركة درجة نضجها حيث تكتسب المؤسسة مع مرور الزمن مهارة وكفاءة متزايدة في عملية الانتاج مما يخفض تكلفة الانتاج ويزيد الربح ، ومن هنا فانه يتوقع ان تكون هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين عمر الشركة وربحيتها.

7.1 أسلوب الدراسة

يتناول هذا الفصل عرضا لمنهجية الدراسة من خلال استعراض المراحل والخطوات المتبعة لتحقيق أهداف الدراسة، حيث سيتم التطرق الى متغيرات الدراسة ومجتمع وعينة الدراسة، ونموذج الدراسة، ومصادر جمع البيانات والمعلومات.

8.1 متغيرات الدراسة وقياسها:

لقد تم تقسيم متغيرات الدراسة الى متغيرات تابعة ومتغيرات مستقلة حيث يبين الجدول رقم(1) التالي هذه المتغيرات وكيفية قياس كل منها:

الجدول رقم (1): متغيرات الدراسة واسلوب قياسها

نوع المتغير	اسم المتغير	كيفية قياس المتغير
المتغيرات التابعة (الربحية) (Profitability)	العائد على الاصول ROA	صافي الدخل/مجموع الاصول
	العائد على حقوق الملكية ROE	صافي الدخل/حقوق الملكية
	العائد على الايرادات ROR	صافي الدخل/مجموع الايرادات
	السعر على العائد PER	سعر السهم/حصصة السهم من الارباح
المتغيرات المستقلة	العائد السابق لكل من المتغيرات التابعة Previous Return	العائد للسنة السابقة لكل من المتغيرات التابعة
	حجم الشركة LogTA	اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الاصول
	معدل المديونية DR	مجموع الديون /مجموع الاصول
	نوع القطاع Sector	(1) للشركات المالية (2) للشركات غير المالية
	شركة التدقيق AuditFirm	(1) مكتب التدقيق من الاربعة الكبرى، (0) مكاتب التدقيق الاخرى
	تركز الملكية (نسبة الملكية اكبر من 5%) (Concentration)	نسبة الاسهم المملوكة من الجهات فوق 5%
	الافصاح Disclosure	معدل الافصاح الاختياري (أنظر بعد الجدول)
	نسبة التداول CR	مجموع الاصول الجارية/ الخصوم الجارية
	ملكية غير الأردنيين NonJoOwn	نسبة الاسهم المملوكة من غير الاردنيين
	العمر Age	عمر الشركة

مدى الإفصاح الاختياري:

تم قياس مستوى الإفصاح الاختياري للشركات المتعاملة طبقا للشريعة الإسلامية في التقارير السنوية، عن طريق مؤشر لقياس الإفصاح الاختياري في التقارير المالية السنوية للشركات المتعاملة طبقا للشريعة الإسلامية المدرجة في بورصة

عمان لسنة 2010 و 2011، حيث تم إعطاء الشركة قيمة (1) للبند المفصّل عنه في تقريرها المالي السنوي، وقيمة (0) للبند غير المفصّل عنه. وتم احتساب مستوى الإفصاح الاختياري عن بنود مؤشر الإفصاح بتقسيم مجموع ما تحصل عليه الشركة على إجمالي عدد البنود الواردة في مؤشر الإفصاح

9.1 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة العامة الاردنية المتعاملة طبقا للشريعة الاسلامية والبالغ عددها (28 شركة). وقد تم اختيار هذه الشركات بناء على تواجد خاصية او أكثر من الخصائص التالية في هذه الشركات:

- الشركات التي تشير اسمائها الى تعاملها طبقا للشريعة الاسلامية مثل البنوك الاسلامية.
- الشركات المتعاملة بنظام المراجعة والتأجير التمويلي.
- الشركات المستثمر بها من قبل البنك الاسلامي الاردني حيث يعتبر البنك الاسلامي الاردني من اهم وابرز الشركات المساهمة الاسلامية في بورصة عمان.
- الشركات التي تفصح بأنها لا تتعامل مع الفوائد الربوية في عمليات البيع والشراء.
- الشركات التي تفصح ضمن غاياتها عن تعاملها طبقا للشريعة الاسلامية.
- الشركات التي تظهر في تقاريرها السنوية مخصصا للزكاة.

وقد تكونت عينة الدراسة من جميع الشركات في مجتمع الدراسة اي 28 شركة وذلك للسنوات 2010 و 2011 كما تم استخدام بيانات 2009 لاستخراج العائد السابق لسنة 2010.

10.1 مصادر جمع البيانات:

تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية للشركات والمنشورة على المواقع الالكترونية لهيئة الأوراق المالية ودليل الشركات للسنوات 2009 و 2010 و 2011، إضافة إلى موقع بورصة عمان للحصول على البيانات المتعلقة بمتغيرات . كما تم الإعتماد على شبكة الإنترنت وقواعد البيانات للحصول على الدراسات والمقالات المنشورة في المجالات العالمية التي تناولت موضوع الدراسة. وسيتم الاعتماد ايضا على مجموعه من القوانين الصادرة عن هيئة الاوراق المالية لعام 1997 لتحديد البيانات الاختيارية المفصّل عنها.

11.1 طرق التحليل الاحصائي:

استخدمت الدراسة العديد من الطرق القياسية لتقدير معادلات الانحدار واختبار الفرضيات، حيث اعتمدت الدراسة على برمجية (SPSS) للخروج بنتائج الدراسة وقياس اثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع. ويمكن عكس نموذج الدراسة بالمعادلة التالية:

$$\text{Profit} = \alpha + B1 \text{PR} + B2 \text{LogTA} + B3 \text{DR} + B4 \text{Sector} + B5 \text{AuditFirm} + B6 \text{Concentration} + B7 \text{Disclosure} + B8 \text{CR} + B9 \text{NonJoOwn} + B10 \text{Age} + E$$

Profit = Profitability measured by : Return on Assets (ROA), Return on equity

(ROE), Return on Revenues (ROR), or Return on Market (PER).

Where :

PR = الربحية للسنة السابقة

LogTA = اللوغاريتم الطبيعي لمجموع الأصول

DR = معدل المديونية

Sector = نوع القطاع : مالي او غير مالي

AuditFirm = حجم شركة التدقيق: من المماريع الكبرى ام غير ذلك

Concentration = تركيز الملكية (نسبة الملكي فوق 5%)

Disclosure = الافصاح الاختياري

CR = نسبة السيولة

NonJoOwn = نسبة الملكية لغير الأردنيين

Age = عمر الشركة

E = الخطأ

2. تحليل البيانات واختبار الفرضيات

1.2 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يستعرض هذا الجزء اهم الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة مثل المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية, واعلى قيمة وادنى قيمة, حيث يبين الجدول رقم (5-2) الوصف الاحصائي للمتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة غير الوهمية للشركات التي تعمل وفق للشريعة الاسلامية (28شركة) وذلك عن السنوات 2009 و 2010 و 2011. وقد بلغ عدد مفردات البيانات للسنوات 2010 و 2011 والتي تم التحليل على اساسها، 56 مفردة لان العائد السابق لم يتوفر لسنة 2009.

ويلاحظ من الجدول رقم (2) ما يلي:

- بلغ المتوسط الحسابي للوغارتم الطبيعي لحجم الاصول (7.4) بانحراف معياري (6.26). حيث تدل هذه النسبة الى وجود تشتت عالي في بيانات الشركات مما يشير الى تفاوت في أحجام الشركات, بينما قدرت أعلى قيمة (9.46) في حين كانت اقل قيمة تمثل (6.50).
- بلغ المتوسط الحسابي للملكية الشركة (5.70). حيث كان الانحراف المعياري (1.82). مما يدل على قرب النتائج من المتوسط الحسابي وقلة تشتت البيانات بينما قدرت أعلى قيمة (8.8) في حين كانت اقل قيمة تمثل (.12).
- بلغ المتوسط الحسابي لحجم شركة التدقيق وهو المتغير الوهمي الاول في الدراسة (1.678) بانحراف معياري (0.471) حيث كانت أعلى قيمة (2) حيث كانت تدل هذه القيمة الى شركات التدقيق صغيرة الحجم,

وبلغ عدد التكرارات (38) بنسبة (67.8%) في حين كانت اقل قيمة تمثل (1) والتي تدل على شركات التدقيق كبيرة الحجم بحيث كانت عدد التكرارات تساوي (18) بنسبة مئوية بلغت (32.1%).

جدول رقم (2): الاحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	القيم العليا	القيم الصغرى	العدد	المتغيرات
4.907E8	1.48E8	3.E9	3181446	84	TA
22.741886	2.79199E1	92.840	.400	84	DR
.498	1.57	2	1	84	Sector
.470	1.68	2	1	84	AuditFirm
10.021888	1.64828	92.390	.070	84	Concentration
.124983	.42934	.806	.226	84	Disclosure
8.269096	2.08571	18.620	-36.630-	84	ROA
27.034590	-.17786-	22.080	-2.127E2	84	ROE
261.438801	-5.22056E1	100.000	-1.633E3	82	ROR
607.267015	8.06717E1	5440.000	-2.800E2	84	PER
16.425454	8.84472	81.280	.160	84	CR
4.984E7	1.70E7	4.E8	0	84	FixedAssets
2.235243	2.21505	8.042	.000	84	NonJoOwn
15.488	17.68	60	2	84	Age
766.200	311.89	3772	2	84	workers
8.739897	1.92089	16.980	-36.630-	56	PROA
15.079616	1.60143	20.570	-70.620-	56	PROE
314.365784	-8.02923E1	82.560	-1.633E3	55	PROR
742.693499	1.18287E2	5440.000	-2.800E2	56	PPER
.62633	7.4308	9.46	6.50	84	LogTA
1.05269	6.2766	8.55	4.23	83	LogFA
				53	Valid N (listwise)

- بلغ المتوسط الحسابي لنوع القطاع وهو المتغير الوهمي الثاني في الدراسة (1.57) بانحراف معياري (499). حيث بلغت أعلى قيمة (2) والتي تدل على الشركات الغير مالية حيث بلغ تكرارها (16) بنسبة مئوية بلغت

- (57.1%) في حين كانت اقل قيمة تمثل (1) والتي تدل على الشركات المالية في الدراسة حيث بلغ تكرار الشركات (12) بنسبة مئوية بلغت (42.9).
- بلغ المتوسط الحسابي للرفع المالي (29.39) حيث بلغ الانحراف المعياري (23.42) وهي نسبة مقبولة نظراً لاستخدام الشركات مصادر تمويل خارجية حيث قدرت أعلى قيمة (92.84) في حين كانت اقل قيمة تمثل (4.2).
- بلغ المتوسط الحسابي للافصاح الاختياري (42). حيث بلغ الانحراف المعياري (129). وهي نسبة مقبولة نظراً للتنوع العالي في الشركات لدى عينة الدراسة حيث قدرت أعلى قيمة (806). في حين كانت اقل قيمة تمثل (22).
- بلغ المتوسط الحسابي لنسبة السيولة (8.84) حيث بلغ الانحراف المعياري (162). مما يدل على تشتت متفاوت للنتائج من المتوسط الحسابي حيث قدرت أعلى قيمة (81.2) في حين كانت اقل قيمة تمثل (16).
- بلغ المتوسط الحسابي لنسبة الملكية لغير الاردنين (2.21) حيث بلغ الانحراف المعياري (2.23) مما يدل على تشتت عالي للنتائج من المتوسط الحسابي لوجود شركات تمتاز بتنوع المستثمرين داخلها حيث قدرت أعلى قيمة (8.04) في حين كانت اقل قيمة تمثل (0).
- بلغ المتوسط الحسابي لعمر الشركة (17.68) حيث بلغ الانحراف المعياري (15.48) وهذا يدل على تشتت عالي للنتائج من المتوسط الحسابي لوجود شركات عريقة تأسست قبل النهضة المالية في سوق عمان المالي حيث قدرت أعلى قيمة (8.04) في حين كانت اقل قيمة تمثل (0).

نتائج اختبار (VIF):

تعتبر مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) إحدى المشاكل التي تواجه التقدير الاحصائي لمعاملات الانحدار وهذه المشكلة تنتج عن الارتباط القوي بين المتغيرات المستقلة والذي من الممكن ان ينتج عنه تشويه العلاقة بين احد من المتغيرين والمتغير التابع كما يؤدي الى عدم امكانية اختبار الفرضيات حول التأثير الفردي في معاملات الانحدار, وبذلك يصبح من الصعب تحديد الآثار المنفصلة للمتغيرات, ولتقييم مشكلة الارتباط المتعدد تم الاعتماد على اختبار Variance Inflation Factor (FIV) والذي يبين الدرجة التي يفسر بها كل متغير مستقل بالمتغيرات المستقلة الاخرى, وكأساس عام اذا كانت قيمة $VIF > 10$ فإن هذا يشير الى وجود ارتباط متعدد. (Gujarati, 2003) وبعد استبعاد عدد العاملين ومجموع الاصول الثابتة لانها مقاييس بديلة لحجم الشركة وبسبب ارتباطها الكبير مع مجموع الاصول كمقياس للحجم ايضا فقد غابت مشكلة الارتباط المتعدد (Multicollinearity) في بيانات الدراسة حيث كانت قيمة (VIF) أقل من 10 لكل المتغيرات المتبقية كما يتبين من الجدول التالي.

الجدول (3): نتائج اختبار VIF

VIF	1\ VIF	المتغيرات
1.431	.699	PROA
3.999	.250	LogTA
2.036	.491	DR
1.723	.580	Sector
2.023	.494	AuditFirm
1.555	.643	Concentration
2.353	.425	Disclosure
1.417	.706	CR
1.305	.767	NonJoOwn
1.869	.535	Age

2.2 اختبار الفرضيات:

للتعرف على محددات الربحية والاجابة على السؤال الاساسي للدراسة فقد تم قياس الربحية بعدة مقاييس كما

يلي:

1.2.2 محددات الربحية مقاسة بالعائد على الاصول:

يبين الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار المتعدد باستعمال العائد على الاصول كمتغير تابع

جدول رقم 4: نتائج تحليل الانحدار المتعدد (العائد على الاصول كمتغير تابع)

المتغير	1	2	3	4	5
(Constant)	Beta	.051 ^c	.035 ^c	.030 ^b	.005 ^b
	Sig	-2.007	-2.173	-2.241	-2.976
PROA	T value	.250 ^c	.247 ^c	.257 ^b	.277 ^b
	Beta	.060	.060	.048	.032
LogTA	Sig	1.932	1.928	2.033	2.201
	T value	.245	.278	.276	.410 ^b
DR	Beta	-.332 ^b	-.355 ^b	-.336 ^b	-.313 ^b
	Sig	-.036	-.021	.025	.022
Sector	T value	.144	.161	.201	.271 ^b
	Beta	.316	.251	.111	.025
AuditFirm	Sig	1.015	1.162	1.625	2.308
	T value	.332 ^b	.325 ^b	.318 ^b	.297 ^c
Concentration	Beta	.036	.038	.040	.051
	Sig	2.162	2.136	2.107	2.000
Disclosure	Beta	.270	.159	.076 ^c	.052 ^c
	Sig	1.117	1.432	1.815	1.989
CR	T value	.229	.203	.216	.189
	Beta	.174	.209	.178	.232
NonJoOwn	Sig	1.380	1.273	1.368	1.210
	T value	-.154	-.142	-.143	**
Age	Beta	-.238	-.266	-.261	**
	Sig	-1.195	-1.126	-1.138	**
Age	T value	.078	.532	.630	**
	Beta				

			.099	.109	Beta	
**	**	**	.501	.465	Sig	Age
			.678	.737	T	
					value	
.434	.451	.466	.471	.475		R ²
.365	.371	.375	.367	.359		Adjusted R ²
7.12	7.09	7.07	7.11	7.158		Std. Error
6.264	5.629	5.118	4.548	4.079		F

a = ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% >

b = ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% >

** = العامل المستثنى من المعادلة.

c = ذات دلالة احصائية عند مستوى 10%

لقد تم تقدير معادلة الانحدار التي تم وصفها في نموذج الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية. ويمثل الجدول اعلاه نتائج هذه المعادلة عند استخدام معدل العائد على الاصول كمتغير تابع. حيث يلاحظ من العمود الاول ان العائد على الاصول للسنة السابقة قد اظهر علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى 10%، وقد اصبح له دلالة احصائية عند مستوى 5% عند استثناء العوامل الاقل اهمية، معززا بذلك النتائج التي توصل اليها الحمود وحميدات، 1995 والنصر والخطيب، 1994. اما نوع القطاع وحجم الشركة مقاسا باللوغارثم الطبيعي لمجموع الاصول فقد اظهرها علاقة ايجابية لم تكن ذات دلالة احصائية في الاعمده من 1-4 ولكنها اصبحت ذات دلالة احصائية على مستوى 5% في العمود الخامس اي بعد استثناء كل العوامل الاقل اهمية. وقد اظهر معدل المديونية علاقة سلبية ذات دلالة احصائية على مستوى 5% في جميع الاعمده، حيث ان هذا هو عكس المتوقع وربما يعود ذلك الى نتائج الازمه الاقتصادية التي مر بها الاردن والعالم. اما حجم شركة التدقيق فقد اظهر علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية على مستوى 5% في جميع الاعمده. اما تركيز الملكية فقد اظهرت علاقة ايجابية اصحت ذات دلالة احصائية عند مستوى 10% في الاعمده الثلاث الاخيرة. ولم تظهر العوامل الاخرى (الافصاح الاختياري وملكية غير الاردنيين وعمر الشركة) علاقة ذات دلالة احصائية.

اما قيمة معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل فقد بلغت في العمود الأخير 4.34 و 3.65 على التوالي.

اما قيمة F فقد بلغت في العمود الاول 4.079 وبلغت 6.264 في العمود الاخير.

2.2.2 محددات الربحية مقاسة بالعائد على الملكية:

يبين الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار المتعدد باستعمال العائد على الملكية كمتغير تابع

جدول رقم 5: نتائج تحليل الانحدار المتعدد: العائد على الملكية ROE كمتغير تابع

9	8	7	6	5	4	3	2	1		المتغير
									Beta	(Constant)
.357	.423	.115	.194	.213	.242	.465	.752	.759	Sig	
.930	-.808	-	-	-	-	-.737	-.318	.309	T value	
.702 ^a	.658 ^a	.628 ^a	.628 ^a	.597 ^a	.583 ^a	.587 ^a	.584 ^a	.584 ^a	Beta	PROE

.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	.000	Sig	
7.958	7.103	6.643	6.680	6.323	5.973	5.965	5.624	5.556	T value	
							.014	.014	Beta	LogTA
**	**	**	**	**	**	**	.934	.936	Sig	
							.084	.081	T value	
-.215 ^b	-.256 ^a	-.245 ^b	-.227 ^b	-.293 ^a	-.312 ^a	-.309 ^a	-.315 ^b	-.315 ^b	Beta	DR
.018	.008	.010	.017	.005	.004	.005	.015	.019	Sig	
-2.434	-2.774	-2.676	-2.459	-2.949	-2.996	-2.945	-2.527	-2.431	T value	
			-.107	-.156 ^c	-.186 ^c	-.199 ^c	-.198 ^c	-.198 ^c	Beta	Sector
**	**	**	.227	.093	.076	.064	.070	.078	Sig	
			1.224	1.713	1.815	1.894	1.853	1.802	T value	
		.131	.161	.193	.202	.197	.203	.203	Beta	AuditFirm
**	**	.174	.105	.054 ^c	.047 ^b	.055 ^c	.099 ^c	.104	Sig	
		1.380	1.650	1.978	2.035	1.970	1.682	1.660	T value	
						-.061	-.061	-.060	Beta	Concentration
**	**	**	**	**	**	.521	.534	.565	Sig	
						-.646	-.627	-.580	T value	
	.130	.185 ^c	.203 ^b	.252 ^b	.244 ^b	.248 ^b	.243 ^c	.243 ^c	Beta	Disclosure
**	.166	.070	.049	.018	.024	.022	.061	.071	Sig	
	1.404	1.851	2.020	2.438	2.338	2.360	1.922	1.847	T value	
				-.159	-.162	-.158	-.159	-.159	Beta	CR
**	**	**	**	.108	.105	.116	.120	.128	Sig	

				-	-	1.601	-	-	T	
				1.637	1.651		1.584	1.553	valu	
								.000	Beta	
**	**	**	**	**	**	**	**	.997	Sig	NonJoOwn
								-	T	
								.004	valu	
					.069	.097	.097	.097	Beta	Age
**	**	**	**	**	.516	.401	.405	.413	Sig	
					.654	.848	.841	.827	T	
									valu	
.614	.628	.641	.652	.670	.673	.675	.675	.675		R2
.599	.606	.613	.617	.629	.625	.620	.612	.603		Adjusted R2
20.52	20.33	20.16	20.06	19.73	19.85	19.97	20.18	20.40		Std. Error
42.073	29.221	22.772	18.695	16.550	14.081	12.224	10.637	9.365		F

a = ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% > b = ذات دلالة احصائية عند مستوى 5%

c = ذات دلالة احصائية عند مستوى 10% =** العامل المستثنى من المعادلة.

يلاحظ من الجدول اعلاه وفي العمود الأول ان العائد على الاصول للسنة السابقة قد أظهر علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى 1%، واستمرت هذه العلاقة بعد استثناء العوامل الاقل اهمية، معززا بذلك النتائج التي توصل اليها الحمود وحميدات، 1995 والنصر والخطيب، 1994. اما حجم الشركة مقاسا باللوغارثم الطبيعي لمجموع الاصول فلم يظهر علاقة ذات دلالة احصائية وكان من الاعمده المستبعده بعد العمود الثاني. وقد اظهر معدل المديونية علاقة سلبية ذات دلالة احصائية على مستوى 1% في جميع الاعمدة عدا العمود الاخير حيث كان مستوى الدلالة 5%، حيث ان هذا هو عكس المتوقع وربما يعود ذلك الى نتائج الازمه الاقتصادية التي مر بها الاردن والعالم. أما نوع القطاع فقد اظهر علاقة سلبية ذات دلالة احصائية عند مستوى 10% في الاعمدة الخمسة الاولى. اما حجم شركة التدقيق فقد اظهر علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية على مستوى تراوح بين 10% وال 5% بين العمود الثاني والخامس. اما الافصاح الاختياري فقد اظهر علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية تراوحت بين 5% و 10% في الاعمدة السبعة. ولم تظهر العوامل الاخرى (نسبة الملكية وملكية غير الاردنيين ونسبة التداول وعمر الشركة) علاقة ذات دلالة احصائية. اما قيمة معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل فقد بلغت في العمود الاخير 614. و 599. على التوالي. اما قيمة F فقد بلغت في العمود الاول 9.365 وبلغت في العمود الأخير 42.073.

3.2.2 محددات الربحية مقاسة بالعائد على الإيرادات:

يبين الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار المتعدد باستعمال العائد على الإيرادات كمتغير تابع

جدول رقم 6 : نتائج تحليل الانحدار المتعدد: العائد على الإيرادات ROR كمتغير تابع

10	9	8	7	6	5	4	3	2	1		المتغير
										Beta	(Constant)
.008	.044	.043	.320	.252	.229	.246	.329	.485	.498	Sig	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	T valu e	
2.74	2.06	2.07	1.00	1.15	1.21	1.17	.987	.705	.683		
	.206	.200	.192	.190	.181	.181	.181	.180	.180	Beta	PROR
**	.137	.154	.177	.185	.213	.219	.223	.231	.239	Sig	
	1.50	1.44	1.37	1.34	1.26	1.24	1.23	1.21	1.19	T valu e	
			.082	.114	.116	.111	.094	.080	.080	Beta	LogTA
**	**	**	.650	.549	.548	.574	.683	.757	.761	Sig	
			.457	.603	.605	.566	.412	.311	.306	T valu e	
							.027	.030	.029	Beta	DR
**	**	**	**	**	**	**	.879	.871	.879	Sig	
							.152	.163	.154	T valu e	
				.086	.092	.090	.087	.091	.087	Beta	Sector
**	**	**	**	.558	.538	.548	.570	.566	.633	Sig	
				.591	.620	.605	.573	.579	.481	T valu e	
								-	-	Beta	AuditFirm
**	**	**	**	**	**	**	**	.906	.908	Sig	
								.119	.116	T valu e	
				.065	.061	.056	.055	.052	.052	Beta	Concentratio n
**	**	**	**	.641	.681	.711	.721	.761	.761	Sig	
				.470	.414	.372	.359	.306	.306	T valu e	
.317	.255	.254	.201	.174	.160	.165	.172	.173	.172	Beta	Disclosure
.019 b	.067 c	.071 c	.272	.359	.405	.407	.405	.409	.417	Sig	

2.41 1	1.87 4	1.84 6	1.11 0	.926	.839	.836	.840	.834	.819	T valu e	
		.055	.065	.096	.098	.095	.101	.105	.105	Beta	CR
**	**	.681	.632	.514	.505	.537	.529	.526	.531	Sig	
		.413	.482	.658	.671	.623	.634	.638	.632	T valu e	
						.017	.024	.022	.023	Beta	NonJoOwn
**	**	**	**	**	**	.908	.879	.889	.887	Sig	
						.116	.153	.141	.143	T valu e	
									.008	Beta	Age
**	**	**	**	**	**	**	**	**	.966	Sig	
									.043	T valu e	
.101	.139	.142	.146	.152	.156	.156	.156	.157	.157		R Square
.083	.105	.090	.076	.063	.048	.028	.006	-.016	-.039		Adjusted R2
273. 6	270. 3	272. 5	274. 7	276. 5	278. 8	281. 8	284. 8	288. 0	291. 3		Std. Error
5.81 2	4.11 7	2.75 7	2.08 7	1.71 7	1.44 5	1.21 4	1.04 3	.908	.799		F

a = ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% > b = ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% < c = ذات دلالة احصائية عند مستوى 10% =** العامل المستثنى من المعادلة.

حيث تراوح معامل التحديد بين 15.7% في العمود الاول من الجدول السابق الى 10.1% في العمود الاخير وتراوح قيمة F بين 5.799 و 5.812 . وقد اظهر الافصاح الاختياري فقط علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى 10% في العمود الثامن والتاسع و 5% في العمود الاخير. وباستثناء ذلك لم تكن تبين العوامل الأخرى وجود علاقة ذات دلالة احصائية . وقد يعود ذلك الى اختلاف القطاعات لشركات العينة وتباين نسبة العائد الى الإيرادات.

4.2.2 محددات الربحية مقاسة بالسعر على العائد PER كمتغير تابع:

يبين الجدول التالي نتائج تحليل الانحدار المتعدد باستعمال السعر على العائد PER كمتغير تابع
جدول رقم 7: نتائج تحليل الانحدار المتعدد: السعر على العائد PER كمتغير تابع

6	5	4	3	2	1	المتغير
						Beta
0.055	0.036	0.019	0.145	0.173	0.231	Sig
1.964	2.16	2.434	1.481	1.384	1.213	T value
**	**	**	**			Beta
				0.065	0.063	Sig
				0.611	0.631	T value
				0.511	0.483	
-0.316 ^b	-0.324 ^b	-0.356 ^b	-0.298	-0.287	-0.273	Beta
0.072	0.065	0.044	0.132	0.153	0.237	Sig
-1.838	-1.891	-2.065	-1.531	-1.453	-1.2	T value
**	**	**	**	**		Beta
					-0.021	Sig
					0.899	T value
					-0.128	
-0.226 ^c	-0.236 ^c	-0.324 ^b	-0.343 ^b	-0.327 ^b	-0.327 ^b	Beta
0.085	0.072	0.032	0.027	0.04	0.042	Sig
-1.757	-1.838	-2.209	-2.281	-2.118	-2.09	T value
**	**	**				Beta
			0.101	0.098	0.1	Sig
			0.514	0.534	0.531	T value
			0.657	0.627	0.632	
**	-0.15	-0.226	-0.222	-0.23	-0.227	Beta
	0.241	0.114	0.123	0.116	0.129	Sig
	-1.187	-1.608	-1.571	-1.603	1.548-	T value
0.344 ^b	0.389 ^b	0.377 ^b	0.377 ^b	0.383 ^b	0.377 ^b	Beta
0.049	0.03	0.034	0.035	0.035	0.045	Sig
2.02	2.239	2.179	2.165	2.175	2.057	T value
-0.603 ^a	-0.616 ^a	-0.608 ^a	-0.62 ^a	-0.608 ^a	-0.614 ^a	Beta
0	0	0	0	0	0	Sig
-4.637	-4.74	-4.69	-4.708	-4.51	-4.29	T value
0.222 ^c	0.268 ^b	0.291 ^b	0.301 ^b	0.297 ^b	0.293 ^b	Beta
0.073	0.04	0.027	0.024	0.028	0.036	Sig
1.832	2.112	2.279	2.329	2.276	2.159	T value
**	**					Beta
		0.191	0.193	0.196	0.199	Sig
		0.228	0.225	0.223	0.226	T value
		1.221	1.228	1.236	1.229	
0.314	0.333	0.353	0.359	0.363	0.363	R Square
0.246	0.252	0.259	0.25	0.238	0.222	Adjusted R Square
34.14	34	33.83	34.03	34.3	34.68	Std. Error
4.581	4.083	3.748	3.295	2.912	2.566	F

a = ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% > b = ذات دلالة احصائية عند مستوى 5%

C = ذات دلالة احصائية عند مستوى 10% ** = العامل المستثنى من المعادلة.

يلاحظ من الجدول اعلاه وفي العمود الاول السعر على العائد للسنة الحالية لم يظهر علاقة ذات دلالة احصائية مع السعر على العائد للسنة السابقة بعكس المقاييس السابقة ، وقد يعود ذلك الى تذبذب وعدم استقرار الاسعار منذ بداية الازمة المالية العالمية. اما حجم الشركة مقاسا باللوغارتم الطبيعي لمجموع الاصول فقد اظهر علاقة ذات دلالة احصائية في العمود الرابع عند مستوى 5% ثم عند مستوى 10% في العمود الخامس والسادس . أما نوع القطاع فقد اظهر علاقة سلبية ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% في الاعمدة الاربعه وعند مستوى 10% في العمودين السادس والأخير . اما الافصاح الاختياري فقد اظهر علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية تراوحت عند مستوى 5% في جميع الاعمدة . ام نسبة التداول فقد اظهرت علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 1% في جميع الاعمدة. اما نسبة الملكية لغير الاردنيين فقد اظهرت علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية في الاعمدة الستة الاولى وعند مستوى 10% في العمود الاخير . ولم تظهر العوامل الاخرى (نسبة المديونية، تركيز الملكية ، حجم شركة التدقيق، وعمر الشركة) علاقة ذات دلالة احصائية.

اما قيمة معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل فقد بلغت في العمود الاخير 314. و 246. على التوالي. اما قيمة F فقد بلغت في العمود الاول 2.566 وبلغت 4.581 في العمود الاخير.

3. الخلاصة

1.3 النتائج

فيما يلي اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة حيث تم تصنيفها حسب المتغيرات المستقلة وطبقا لفرضيات الدراسة كما يلي:

- **العائد السابق:** لقد اكدت الدراسة كما في الجدول 1 و 2 ان هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين الربحية مقاسة بالعائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية والعائد للسنة السابقة وهو ما يؤكد الفرضية الاولى ويؤكد نتائج الدراسات السابقة مثل الحمود والحميدات (1995) والقضاة (2008) .
- **حجم الشركة:** تبين ان هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى 5% بين حجم الشركة مقاسا باللوغاريتيم الطبيعي لمجموع الاصول والربحية مقاسة بالعائد على الاصول والسعر على العائد وهو ما يؤكد الفرضية الثانية والدراسات السابقة مثل الحمود والحميدات (1995) ونصر والخطيب (1994) .
- **معدل المديونية:** توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة سلبية ذات دلالة احصائية بين معدل المديونية من جهة والربحية مقاسة بالعائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية من جهة اخرى وهو مخالف للفرضية الثالثة التي تتوقع علاقة ايجابية . وربما يعود ذلك الى المرحلة التي مرت بها الشركات في فترة الدراسة والى ارتفاع تكاليف الاقتراض مقارنة بالعائد .

- **نوع القطاع** : اظهر نوع القطاع (مالي او غير مالي) علاقة سلبية ذات دلالة احصائية مع الربحية مقاسة بالعائد على حقوق الملكية والسعر على العائد مما يعني ان الربحية في القطاع المالي اكبر من القطاع غير المالي . وهو ما لا يتوافق مع الفرضية الرابعة .
- **حجم شركة التدقيق** : اظهرت الدراسة بان هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين حجم شركة التدقيق والربحية مقاسة بالعائد على الاصول فقط وهو ما يتوافق مع الفرضية الخامسة .
- **تركز الملكية (نسبة الملكية التي تزيد عن 5 %)** : وتوصلت الدراسة بانه لا يوجد هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تركيز الملكية وبين الربحية مقاسة باي مقياس من المقاييس الاربعة وهو ما يخالف الفرضية السادسة.
- **الافصاح الاختياري** : اظهرت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الافصاح الاختياري والربحية مقاسة بالعائد على حقوق الملكية والسعر على العائد وهو ما يتفق مع الفرضية السابعة .
- **نسبة التداول (السيولة)** : تبين بان هناك علاقة سلبية ذات دلالة احصائية عند مستوى 1 % بين السيولة مقاسة بنسبة التداول والربحية مقاسة بالسعر على العائد فقط . مما يبرز اهتمام المستثمرين بالسوق المالي بسيولة الشركات . وهذا يطابق الفرضية الثامنة .
- **نسبة الملكية لغير الاردنيين** : توصلت الدراسة الى ان هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية عند مستوى بين 5-10 % بين نسبة الملكية لغير الاردنيين وربحية الشركة مقاسة بالسعر على العائد فقط مما يعني اهتمام المستثمرين بالسوق المالي بنسبة الملكية لغير الاردنيين . وهذا مطابق للفرضية التاسعة .
- **العمر** : لم تثبت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين درجة نضج الشركة او عمرها وبين ربحيتها بغض النظر عن مقياس الربحية وهو ما يخالف الفرضية العاشرة وربما يعود ذلك الى حداثة الشركات الاسلامية نسبيا .

2.3 التوصيات:

وبناء على ما تقدم توصي الدراسة بضرورة اهتمام ادارات الشركات الاسلامية بالعوامل المؤثرة على ربحية هذه الشركات والتي يمكن التأثير فيها ومنها العائد السابق، ومعدل المديونية، والافصاح الاختياري، والسيولة . كما توصي الدراسة بعمل المزيد من الدراسات المتعلقة بالشركات المتعاملة طبقا للشريعة الاسلامية عن طريق تقسيمها الى قطاعات ، واخيرا توصي الدراسة بان تقوم بورصة عمان باضافة تصنيف اخر للشركات المدرجة يسمى الشركات المتعاملة طبقا للشريعة الاسلامية (الشركات الاسلامية).

4. الهوامش والإحالات

- ¹ الحمود، تركي وحيدات، وليد(1995)، هيكل الشركات الصناعية وأثره على معدل ربحيتها: دراسة حالة الشركات الصناعية المساهمة السعودية، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد 62، أكتوبر ، ص ص7-21.
- ² الأنديجاني، مها (2006)، محددات ربحية البنوك التجارية في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية، رسالة ماجستير، كلية الإقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز.

- ³ القضاة، مصطفى عبدالله (2008)، "أثر هيكل راس المال على ربحية الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير جامعة اليرموك، اربد- الاردن.
- ⁴ نصر، محمد وسعيد الخطيب (1994)، العلاقة بين الأرباح والمؤشرات الهيكلية: دراسة تطبيقية للمؤسسات الصناعية في سوق عمان المالي، ورقة مقدمة الى مؤتمر القطاع الصناعي الاردني: واقعه وتطورات ومشكلاته المستقبلية، 9-11 ايار جامعة اليرموك، اربد- الاردن
- ⁵ الرشيدان، مها عبدالرحمن (2009)، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك الإسلامية الأردنية: حالة البنك الإسلامي الأردني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك.
- ⁶ صيام، وليد وخرابوش، حسني (2002)، العوامل المؤثرة على ربحية البنوك التجارية في الأردن: دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الإقتصاد والإدارة، العدد 2، المجلد 16، ص ص 133-150.

- ⁷ Abdel-Hameed, M.Bashir(1999), **Risk and Profitability Measures in Islamic Banks: The Case of Two Sudanese Banks**, Islamic Economic Studies, No.2, vol.6, pp1-24.
- ⁸ Abdel-Hameed, M.Bashir(2000), **Assessing the Performance of Islamic Banks: Some Evidence from the Middle East**, pp1-10.
<http://www.mafhoum.com/press/48E1.htm-34k>.
- ⁹ AL-Manaseer, Mousa(2007), **The Determinants of Islamic and Traditional Bank Profitability: Evidence from the Middle East**, Ph D Dissertation, Bristol Business School, University of the West England, Bristol, pp1-311.
- ¹⁰ AL-Tamimi, Hussein. (2010), **"Factor Influencing Performance of the UAE Islamic and Conventional National Banks"**, Global Journal of Business Research, vol. 4, no. 2, pp.1-99
- ¹¹ Awdeh, Ali(2005), **Domestic Banks and Foreign Banks' Profitability: Differences and their determinants**, pp 1-38.
<http://personzz.com/q/ali+awdeh>
- ¹² AL-Kassim, Faisal A(2005), **The Profitability of Islamic and Conventional Banking in the GCC countries: A Comparative Study**, pp1-71.
http://www.Failaka.com/download/profitability_Islamic_Banking.pf
- ¹³ Benishay, Haskel(1961), **Variability in Earnings-Price Ratio of Corporate Equities**, American Economic Review. No 51 March pp 81-94.
- ¹⁴ Ben Naceur, Samy(2003), **The Determinants of the Tunisian Banking Industry Profitability: Panel Evidence**, pp1-14. <http://www.erf.org.eg/CMS/getFile.php?id=607>.
- ¹⁵ Benti, Yigremachew, and Ababa(2008), Addis, **Determinants of Private Banks' Profitability in Ethiopia: Panel Data Evidence**, pp1-30.
<http://www.eaaccon.org/.../yigremachew%20Determinants%20of%20private%20Banks>.
- ¹⁶ Gujarati, D. N. (2003), **"Basic Econometrics"**. McGraw-Hill, 4th Edition, New York, USA,
- ¹⁷ Haron, Sudin(2004), **Determinants of Islamic Bank Profitability**, The Global Journal of Finance and Economics, No.1, vol.1, pp11-33.
- ¹⁸ Havrylchyk, Olena and Jurzyk, Emilia(2004), **Profitability of Foreign and Domestic Banks in Central and Eastern Europe: Does the mode of entry matter?**, pp1-31.
- ¹⁹ Hidayat, Sultan, and Abduh, Muhamad (2012), **"Does Financial Crisis Give Impacts on Bahrain Islamic Banking performance? A Panel Regression Analysis"**, International Journal of Economics and Finance, Vol.4, no. 7, pp. 79-87.

- ²⁰ Kabir. M, Hassan and Abdel-Hameed, M., Bashir(2002), **Determinants of Islamic Banking Profitability**, pp1-31. [Http://www.nzibo.com/IB2/Determinants.pdf](http://www.nzibo.com/IB2/Determinants.pdf)
- ²¹ Kamerschen, D(1968), The Influence of Ownership and Control on Profit Rates, **American Economic Review**, No 58, June pp 432-447.
- ²² Khrawish, Husni(2011) , **“Determinants of Commercial Banks Performance: Evidence from Jordan”**, *International Research Journal of Finance and Economics*, No81, pp.148-159.
- ²³ Kunt, ASL1 Demirguc and Huizinga, Harry(1998), **Determinants of Commercial Bank Interest Margins and Profitability: Some International Evidence**, policy Research working Paper 1900, pp1-52.
- ²⁴ Participation Banks(2009), Publication of The Participation Banks Association of Turkey, cited in Arslan, Bengul Gulumser and Etem Hakan Ergec, **The Efficiency of Participation and Conventional Banks in Turkey: Using Data Envelopment Analysis**, *International Research Journal of Finance and Economics*, ISSN 1450-2887 Issue 57 .